بسم الله الرحمن الرحيم

إلى أبناء العراق الكرام...
إلى كل مواطن عراقي يحمل همّ وطنه ومستقبل أبنائه...
إلى السادة المسؤولين وصنّاع القرار في مؤسسات الدولة العراقية...

تحية وطنية صادقة تليق بعراقنا وشعبنا.

أكتب هذه الرسالة من موقع المواطن الذي يرى ويسمع ويشعر بما يمر به المجتمع العراقي، لا من موقع الخصومة مع أحد، ولا دفاعًا عن جهة أو حزب أو شخصية، وإنما من باب المسؤولية الوطنية والرغبة الصادقة في أن يكون مستقبل العراق أفضل من ماضيه.

لقد مر العراق خلال العقود الماضية بظروف استثنائية قاسية، من حروب وأزمات وصراعات واضطرابات اقتصادية واجتماعية وأمنية، تركت آثارًا عميقة على الدولة والمجتمع والأسرة العراقية.

واليوم، وبعد كل ما مررنا به، يحق للمواطن أن يسأل بكل احترام ووضوح:
هل أصبحت القرارات العامة قريبة بما يكفي من واقع المواطن العراقي واحتياجاته اليومية؟
فالعراقي الذي يعيش في ظروف صعبة لا ينظر إلى القرار الحكومي من خلال الكلمات والبيانات فقط، وإنما من خلال أثره في حياته.
هناك رب أسرة يحاول توفير لقمة العيش لأبنائه، وشاب يبحث عن فرصة عمل، وخريج ينتظر مستقبله، ومريض يبحث عن علاج، وطالب يحتاج إلى تعليم جيد، وعائلة تعاني من ارتفاع تكاليف المعيشة، ومواطن ينتظر خدمات أساسية تليق بكرامته.
وفي حر الصيف، تصبح الكهرباء والماء قضية حياة يومية، وفي برد الشتاء تصبح الطاقة والسكن والخدمات ضرورة لا تحتمل التأجيل.
ولهذا فإن صناعة القرار يجب ألا تكون منفصلة عن واقع المجتمع.

إن القرار المسؤول هو القرار الذي يدرس أثره على المواطن قبل اتخاذه، ويستمع إلى المختصين وأصحاب الخبرة، ويضع في حسابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمختلف شرائح المجتمع، ثم يقيس النتائج بعد التنفيذ.

فالدولة القوية ليست الدولة التي تتخذ قرارات كثيرة، وإنما الدولة التي تتخذ قرارات مدروسة ومسؤولة وتستطيع أن ترى نتائجها على أرض الواقع.

أيها المسؤول الكريم...

ندرك أن إدارة العراق ليست مهمة سهلة، وأن أمام الدولة تحديات كبيرة، وأن معالجة المشكلات المتراكمة تحتاج إلى وقت وإمكانات وخطط طويلة الأمد.

لكن المواطن يحتاج إلى أن يشعر بأن معاناته مسموعة، وأن صوته حاضر، وأن المال العام أمانة، وأن القانون فوق الجميع، وأن الوظيفة العامة مسؤولية وليست امتيازًا.

كما أن مكافحة الفساد يجب أن تكون مسؤولية مؤسساتية وقانونية مستمرة، لأن آثار الفساد لا تقتصر على المال الذي يُهدر، وإنما تمتد إلى تعطيل المشاريع، وإضعاف الخدمات، وتقليل فرص العمل، وإضعاف ثقة المواطن بالدولة.

وفي المقابل، فإن المواطن أيضًا شريك في الإصلاح.

علينا أن نحترم القانون، وأن نرفض الفساد والواسطة عندما تكون على حساب حقوق الآخرين، وأن نحافظ على المال العام، وأن نتحاور بعيدًا عن الكراهية والتخوين والانقسام، وأن نضع مصلحة العراق فوق المصالح الضيقة.

ABNA - Al IRAQ

كما نحتاج إلى أن تكون الحياة السياسية قائمة على البرامج والرؤى والمنافسة في خدمة المواطن، بعيدًا عن تحويل الخلاف السياسي إلى خلاف مجتمعي يمزق وحدة العراقيين.

إن العراق بحاجة إلى دولة مؤسسات، واقتصاد أكثر تنوعًا، وتعليم يواكب المستقبل، وصحة تحفظ كرامة الإنسان، وخدمات أساسية مستقرة، وفرص عمل للشباب، وإدارة أكثر كفاءة وشفافية، وقضاء وقانون يحميان حقوق الجميع.

وفي علاقات العراق مع محيطه والعالم، نحتاج إلى التعاون والحوار والمصالح المشتركة، مع الحفاظ على سيادة العراق واستقلال قراره الوطني، وألا يكون العراق ساحة لصراعات الآخرين.

لقد تعب الشعب العراقي، وتحملت أجيال متعاقبة أعباءً ثقيلة.

ولذلك فإن مسؤوليتنا اليوم أن نتعلم من الماضي، وأن نمنع انتقال أزماتنا إلى أبنائنا.

فما نفعله اليوم هو ما سيرثه أبناؤنا غدًا.

فلنسأل أنفسنا جميعًا:

ماذا نريد للعراق بعد عشر سنوات؟

وماذا نريد أن يجد أبناؤنا بعد عشرين عامًا؟

هل نريد أن نورثهم المشكلات نفسها، أم نريد أن نبدأ من الآن ببناء حلول حقيقية ومستدامة؟

العراق يمتلك موارد كبيرة، وعقولًا وكفاءات، وشبابًا قادرين على البناء، وتاريخًا وحضارة وموقعًا مهمًا.

وما يحتاجه العراق ليس المستحيل.

إنه يحتاج إلى قرار مسؤول، وإدارة رشيدة، ومؤسسات قوية، وقانون عادل، ومحاسبة، وشفافية، ومشاركة مجتمعية، وإرادة حقيقية للإصلاح.

ومن هنا، فإن رسالتنا إلى الجميع:

لا نريد عراقًا ينتصر فيه طرف على طرف. نريد عراقًا ينتصر فيه المواطن.

لا نريد أن تكون السلطة غاية.

نريدها وسيلة لخدمة الناس.

لا نريد أن تكون ثروات العراق سببًا للخلاف.

نريدها أساسًا لبناء المستقبل.

لا نريد أن تكون اختلافاتنا سببًا لتمزيق الوطن.

نريدها اختلافات طبيعية تجمعها المواطنة والقانون.

العراق وطن الجميع، وليس ملكًا لفئة أو حزب أو شخصية.

فلنختلف في الرأي، ولكن لا نختلف على العراق.

ولنحاسب، ولكن وفق القانون.

ولننتقد، ولكن من أجل الإصلاح.

ولنطالب بحقوقنا، ولكن بطرق سلمية وحضارية.

ولنختلف سياسيًا، ولكن لنحافظ على وحدتنا الوطنية.

إن إصلاح العراق ليس مسؤولية الحكومة وحدها، ولا البرلمان وحده، ولا الأحزاب وحدها، ولا المواطن وحده.

إنه مسؤولية مشتركة.

وإذا أردنا عراقًا أفضل، فعلينا جميعًا أن نكون جزءًا من الحل.

فلنضع الإنسان العراقي في قلب القرار.

ولنجعل مصلحة العراق فوق المصالح الضيقة.

ولنجعل سيادة القانون فوق الجميع.

ولنجعل ثروات العراق لأجل بناء الإنسان والمستقبل.

ولنبدأ من اليوم، قبل أن نورث أبناءنا أزمات لم ننجح في حلها.

...العراق والشعب أولًا
...الإنسان العراقي
ومستقبل أبنائنا أمانة في أعناقنا جميعًا.

هذا واسال الله العلي العظيم ان يحفظ العراق وشعبه

ABNA - Al IRAQ

ABNA - Al IRAQ

رائد ال طعمة
الأمين العام لمنظمة أبناء العراق
السويد – العاصمة